

ويسمح لوزارة التربية والتعليم بجعل البناء والأرض الملحقة به معهداً صناعياً عالياً أو مدرسة صناعية أو تجارية أو غير ذلك مما تحتاجه الوزارة من مؤسسات علمية وفنية.

مادة ٣ - توافد الجنة المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون الاستقلال وتعديلاته بقرار يصدر عن وزير التربية والتعليم.

مادة ٤ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ الحرم سنة ١٢٧٨ (٣٠ يوليه سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

للجريدة في حدود مبلغ لا يتجاوز جزءاً من نسبة أجزاء من واردات الميزانية المقدرة للدورة البارية ضمن الشروط التالية:

(أ) أن لا تتجاوز هذه السلفة نفس الواردات الفعلية للدورة المنصرمة.

(ب) أن تسترد هذه السلفة قبل نهاية المدة المتناسبة لسنة المالي الباري.

مادة ٥ - تلغى الأحكام المخالفة لهذا القانون.

مادة ٦ - ينشر هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ الحرم سنة ١٢٧٨ (٣٠ يوليه سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٥٨

بتعيين مدير عام بوزارة الزراعة بالإقليم المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤ من الدستور المؤقت،

قرر:

مادة ١ - يعين السيد / كل فهمن عيسى مناقب مراقبة العقاري بوزارة الزراعة مديرًا عامًا للادارة العامة للخدمات الزراعية الاقليمية بوزارة الزراعة.

مادة ٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القرار.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ الحرم سنة ١٢٧٨ (٣٠ يوليه سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٥٨

بشأن استقلال بناء المعهد العربي الفرنسي (اللاريك) بحلب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التصريحات القائمة في إقليم مصر وسوريا،

وعلم أحكام قانون الاستقلال الصادر بالإقليم السوري برقم ٢٧٢ تاريخ ١٩٤٦/٦/٦ وتعديلاته،

وعلم ما عرضه وزير التربية والتعليم بعد الاتفاق مع وزارة الأوقاف،

قرر:

مادة ١ - يعتبر هذا نفع عام وصفة مستحقة استقلال مساحة ١٠٣٩٩ متراً مربعاً من أصل العقار رقم ٢٩١ من المتعلقة العقارية الأولى في حلب والبناء المشيد على هذه المساحة من قبل المعهد العربي الفرنسي (اللاريك) في حلب المسجل لدى الدوائر العقارية باسم وقف جامع العثمانية والمستبدل من قبل إدارة المعهد المذكور بوجوب المحدين الصادرتين عن المحكمة الشرعية برقم (١٨٥) أساس الصفحة (٨٥) تاريخ ١٩٢٩/٥/٢٩ و(١٩٦) أساس (١٢١) عدد من الصفحة (١٢٣) تاريخ ١٩٣٥/٤/٣ (حسب المقطع المرفق بوصف الوضع الراهن المحفوظ لدى وزارة التربية والتعليم)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣١ لسنة ١٩٥٨

بتعيين سكرتير عام لوزارة الصناعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٥٨

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧
بإنشاء الهيئة العامة للحديد والصلب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون
المؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة
للحديد والصلب ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٧ بتعيين أعضاء
المؤسسة العامة للحديد والصلب ،

وطبقاً ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ فقرة جديدة تنصها كالتالي :

”وبكون مركز الهيئة الرئيسي مدينة القاهرة“ .

مادة ٢ - يستبدل بنصوص المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ من قرار رئيس
الجمهورية المشار إليه ، النصوص الآتية :

”مادة ٤ - يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من عشرة أعضاء على الأقل
ونصف عشر عضواً على الأكتر ، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين
وتحديد مكافآت أعضاء المجلس بما فيه الرئيس والعضو المتدب بناءً على
اقتراح وزير الصناعة .

مدة المفوضية ستة شهور قابلة للتجديد .

ويعتبر أعضاء الهيئة المعينون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٧
أعضاء مجلس الإدارة الأول ، ويعتبر رئيس الهيئة رئيساً لجلس المشاور
إليه“ .

قرر :

مادة ١ - عين السيد / أمين أحمد عوض الله سكريراً عاماً لوزارة
الصناعة بدرجة مدير عام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ الحرم سنة ١٣٧٨ (٣٠ يوليه سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٥٨

بتعيين مدير عام لمؤسسة الأبنية العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري الصادر بإنشاء مؤسسة الأبنية العامة
بالإقليم المصري ،

وعلى ميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية ومؤسسة الأبنية العامة
لسنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٥٨ ،

قرر :

مادة ١ - يعين السيد المهندس أحمد مأمون الحيني مدير عام لمؤسسة
الأبنية التعليم وكيل مساعد لوزارة الشئون البلدية والقروية ويتعهد للعمل
مديراً عاماً لمؤسسة الأبنية العامة وذلك اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - على وزير الشئون البلدية والقروية والمخازنة بالإقليم
المصري تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ الحرم سنة ١٣٧٨ (٣٠ يوليه سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر